الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

الوزير

05 NOV 2020

تعليمة رقم :...كلا..... مؤرخة في ..... المتعلقة بإجراء إعداد وتبليغ مدونات الميزانيات والميزانيات.

المرسل اليهم: إلى السيدات والسادة:

- الامرين بالصرف لميزانية الدولة.
- المراقبين الماليين.
- المحاسبين العموميين

المرجع: الإرسال رقم 2163 م د/و المؤرخ في 27 اكتوبر 2020.

إن إصلاح حوكمة الميزانية ينبغ تنفيذ تدريجي بحيث يستوجب تنظيم فعال و برمجة منظمة لقرارات التسيير.

كما ان أحد العناصر الأساسية الذي يجب أن يساهم في التحكم الكبير في تسيير الاعتمادات المالية هو اجل وضعها والذي يأثر، لا محالة، على وتيرة التنفيذ الميزانياتي ومدفوعات خزينة الدولة.

تجدر الإشارة أن الآجال المتعلقة بعمل و/أو بإجراء وضع الاعتمادات المالية يعتبر هو أصل الاختلال والذي يترجم في اضطرابات متكررة في وتيرة ومستوى تنفيذ الاعتمادات المالية بعنوان السنوات المالية والذي يفرض العودة إلى الحالة السليمة و المقبولة شريطة مشاركة ومساهمة الجميع

بالفعل قد لوحظ، أيضا، أن السنة المالية والتي تتوافق مع السنة المدنية قد تقلصت، فيما يخص التنفيذ، إلى بعض الأشهر من الثلاثي الأخير، وفي أفضل حال إلى بعض الأشهر من السداسي الثاني من السنة، مما سينجر عنه تراكم معتبر لملفات الالتزام النفقات على مستوى مصالح الامر بالصرف والرقابة المالية.

إن هذا الضغط الكبير بالإضافة لآجال المحدد، ليس بدون تأثير على نضج مشاريع النفقات والتحكم في التكاليف والجودة وكذا احترام مبدأ سنوية الميزانية.

و عليه يجدر إيلاء أهمية لعامل " الوقت" واحترامه في إعداد وتبليغ وتنفيذ الميزانيات، وذلك بالتركيب و المزج بين الكفاءات (الفردية والجماعية) و التكنولوجيات الجديدة للمعلومة والاتصال.

ولأجل ذلك، السيدات والسادة الامرين بالصرف مدعوون إلى السير، بدقة، على احترام وتطبيق التدابير التالية:

فيما يخص الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان سنة 2020:

- حُدد اخر تاريخ للالتزامات بالنفقات على مستوى المراقب المالي بـ **20 ديسمبر 2020**، وذلك تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المعدل والمتمم.
- حُدد اخر تاريخ للأمر بالصرف وتحرير حوالات النفقات بأجل أقصاه **10 أيام بعد تاريخ اختتام الالتزامات بالنفقات (أقصى أجل 30 ديسمبر 2020)**.
- **لا يتم دراسة طلبات إلحاق الاعتمادات** (مراسيم تحويل أو نقل) التي تقدم للمصالح المختصة لوزارة المالية ما بعد **30 نوفمبر 2020، الا في الحالة الملحة وبموافقة السيد الوزير الأول.**

فيما يخص اعتمادات المالية التسيير المفتوحة بعنوان مشروع القانون المالية لسنة 2021:

- إرسال لمصالح وزارة المالية، من أجل المصادقة، مدونات الميزانيات، في أجل لا يتجاوز **10 نوفمبر 2020**.

- إرسال لمصالح وزارة المالية، من أجل المصادقة، مشاريع ميزانيات المؤسسات العمومية تحت الوصاية (بما في ذلك المؤسسات التي تصادق ميزانيتها بقرار وزاري مشترك)، في أجل لا يتجاوز **10 نوفمبر 2020**.
- تبليغ مدونات ميزانيات وميزانيات المؤسسات العمومية تحت الوصاية (بما في ذلك المؤسسات التي تصادق ميزانيتها بقرار وزاري مشترك)، من أجل التنفيذ، في أجل لا يتجاوز **20 ديسمبر 2020**.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التنظيم، الذي سيطبق أيضا في السنوات المالية الموالية، يهدف، لا سيما، إلى وضع الظروف الملائمة لتنفيذ الاعتمادات المالية لمشروع قانون المالية لسنة 2021، ابتداء من الفاتح يناير 2021.

إننا نولي اهتمام خاص لاحترام محتوى هذه التعليمة

وزير المالية

أيمن بن عبد الرحمن

- نسخة على سبيل عرض حال الى السيد الوزير الأول.